القروض الحلال في الجزائر: مابين ثقة الزبون ومنفعة البنوك

Halal Loans In Algeria :Between Customer Confidence And The Benefit Of Banks

صارة بوقسري[1]، قدور بن نافلة[2] ،عاشور مزريق [3]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، s.bouguesri@univ-chlef.dz

[2] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، k.bennafla@univ-chlef.dz

[3] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر a.mezrig@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال: 2020/10/24 تاريخ القبول: 2021/12/22 تاريخ النشر: مارس/2022

الملخص:

بغياب التوصيف القانوني للبنوك الإسلامية في الجزائر كالمنافع المشروطة في القرض (الزيادة في بدل القرض. اشتراطات الوفاء....) والمنافع غير المشروطة وضوابط المنفعة في القرض والتكييف الفقهي للودائع، أصبح هذا النوع من الخدمات مقبولا واقعيا ولكن غير منصوص عليه قانونيا مما أثر على ثقة المستهلك الجزائري في مدى شرعية وقانونية هذه القروض.

سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة عن الإشكالية الخاصة بمدى ثقة الزبون الجزائري في القروض الحلال وذلك من خلال دراسة واقع البنوك الإسلامية في الجزائر مع الأزمة الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد حاليا، بالإضافة إلى قياس ثقة الزبون الجزائري بالقروض المصرفية الممنوحة من قبل البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية على حد سواء أو ما يصطلح عليها بالقروض الحلال من خلال استبانه موجهة إلى عدد من زبائن مختلف البنوك التي تمنح القروض تحت شعار الشريعة الإسلامية، وقد أظهرت الدراسة أن ثقة المستهلك الجزائري في البنوك الاسلامية عامة القروض الحلال خاصة لا تزال محدودة .

الكلمات المفتاحية_: البنوك الإسلامية – القروض الحلال – ثقة الزبون الجزائري .

Abstract:

With the absence of the legal characterization of Islamic banking in Algeria as the conditional benefits of the loan , the increase in the loan allowance, the fulfillment stipulations ...)and the unconditional benefits and the benefit controls in the loan and the jurisprudence adjustment of the deposits, This type of service has become virtually acceptable but not legally in which affect on the Algerian consumer confidence in the legitimacy and legality of these loans.

In this research, we will try to answer the problematic of the Algerian customer's confidence in halal loans by studying the reality of Islamic banks in Algeria with the current economic crisis and measuring the Algerian customer's confidence in bank loans granted by Islamic and traditional banks or which is called halal loans through a questionnaire addressed to a number of customers.

Key words: Islamic banks - Halal loans -Algerian customer confidence.

المؤلف المرسل: صارة بوقسري، الإيميل المهني: s.bouguesri@univ-chlef.dz

المقدمة:

لقد أصبحت البنوك الإسلامية في الوقت الحالي ضرورة من ضرورات العصر الحديث، فقد أنجزت خلال السنوات الماضية العديد من النجاحات في مجال العمل المصرفي، وتعتمد فلسفة البنوك الإسلامية على مجموعة أفكار منها الإنابة أو التفويض بين مالك المال "المودع" والبنك الإسلامي "المستثمر"، وكذلك فكرة المخاطرة بأموال المساهمين والمودعين معاً في سبيل الحصول على عائد، مع التأكيد على رفض استخدام الفائدة كتعويض للمودع واستبدالها بحصة من الربح (محمد إبراهيم مقداد وسالم عبد الله حلس، 2005) ، هذه الفلسفة الجديدة في تطبيقاتها القديمة في مضمونها فرضت على عديد من الدول الإسلامية والغير إسلامية بتبنيها لمواجهة الأزمات المالية التي يواجهها العالم حاليا . في الآونة الأخيرة لوحظ إقبال الكثير من الزبائن الجزائريين على التعاملات التي تتوافق مع شريعة الإسلامية وهذا راجعا كما أسلفنا ذكره إلى الوازع الديني والصحوة الإسلامية والتركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري.[1]

فالمناداة بإنشاء بنوك إسلامية تطبق مبادئ الشريعة السمحاء في كل المعاملات التي تقوم بها وتنقذ الناس من حمأة الربا وتجنب غضب الله وحربه، كما أشار إليه في كتابه العزيز: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ(279) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ /البقرة، 278 – 279 . وبالفعل كان أول ظهورٍ لها في سنوات السبعينيات، حيث حققت نجاحاً كبيراً، وانتشرت في العديد من الدول الإسلامية، وهذا بفضل التأييد والمساندة الذي تلقته من طرف الجماهير، باعتبار أنها وجدت في هذه البنوك ما يناسب نظرة الإسلام إلى المال، ومن هنا طبقت البنوك على استثماراتها الأساليب الخاصة بها والمحددة بالضوابط الشرعية، فالاستثمار في الإسلام هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وقد قامت هذه البنوك بفتح فروعٍ لها في الدول الغربية وذلك لزبائنها المسلمين الذين يفضلون عدم التعامل بالربا (الفائدة).

وبذكر الدول الإسلامية فقد روث الاقتصاد الجزائري نظام بنكي موروث عن الحقبة الاستعمارية فرغم الإصلاحات التي شهدتها البنوك الجزائرية منذ الاستقلال إلا أنها لم تستطع الانفصال عن الصيغة الربوية في تعاملاتها البنكية. ومع بداية إدراك الفاعلين الاقتصاديين لضرورة إيجاد بديل بكون مباحا بإباحة شرعية، تم إنشاء فرع لبنك البركة لعلاج أخطر مرض يواجه الاقتصاد في الجزائر وهو الفوائد الربوية، والذي يمكن اعتباره أول صحوة إسلامية بالرغم من بساطة ومحدودية هذه البنوك في الجزائر .

من هنا جاءت إشكالية البحث والمتمثلة في: ما مدى ثقة المستهلك الجزائري في القروض المعروضة من قبل البنوك الإسلامية بصفة خاصة والبنوك العادية بصفة عامة ؟ الإجابة عن الإشكالية يكون من خلال عرض واقع البنوك الإسلامية في الجزائر، تحديد المقصود بالقروض الحسنة (الحلال) ، وأخيرا محاولة قياس ثقة الزبون في القروض الحلال المقدمة من قبل البنوك في الجزائر من خلال قائمة استبيان.

الهدف من البحث: تتمثل أهداف هذا البحث فيما يلي:

- تحديد مفهوم البنوك الاسلامية ومزاياها .
- معرفة المقصود من القروض الحلال أو القروض الحسنة باعتبارها من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك الاسلامية .
- يساعد هذا البحث في قياس ثقة المستهلك في القروض الحلال .

فرضيات البحث:

الفرض الاول : تساهم البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في منح القروض الحلال

الفرض الثاني: لا يوجد ثقة لدى المستهلك الجزائري في القروض الحلال لوجود لُبس في محتواها .

منهجية البحث:

نحاول في هذه الدراسة للإجابة عن مشكلة البحث على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق للمشكلة وتحليلها للوصول إلى نتائج علمية وعملية، واعتمدنا على الكتب والبحوث والدراسات السابقة والإنترنت كأدوات دراسة، بالإضافة لقائمة الاستبيان لقياس ثقة المستهلك في القروض الحلال.

1- تعريف البنوك الإسلامية: عرف لعمارة (1996) البنوك الإسلامية على أنها مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية.[2]

أما العصار والحلمي (2000) فيرون أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة) ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء لما يتفق مع الشريعة الإسلامية ويحقق دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع .[3]

ويرى يسري (2001) أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية تقوم بتلقي نقود العملاء دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم مع ضمان رد الأصل لهم عند الطلب فهي لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذا أو عطاء، من جهته عبر كلا إسماعيل أحمد الشناوي، وعبد النعيم مبارك عن البنوك الإسلامية على أنها مؤسسات مصرفية تعمل على قبول الودائع أو توظيفها في مختلف النشاطات الاقتصادية وذلك من خلال التخلي عن سعر الفائدة، وإتباع قواعد الشريعة الإسلامية كأساس للتعامل بينها وبين عملائها.

البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية مصرفية تقوم بجمع الأموال وتوظيفها مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذا أو عطاء، وذلك بالتعهد بالعمل في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي ، وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية . تعرف البنوك الإسلامية بأنها مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية بما لا يخالف الشريعة الإسلامية ومقاصدها وبما يخدم المجتمع وعدالة التوزيع بوضع المال في مساره الإسلامي السليم.[4]

وقد أوضح كلا من Dedy Dwi Prastyo و Wolfgang Karl Härdle(2012) تعريفا للبنوك الإسلامية من خلال تحديد الفروقات بينها وبين البنوك العادية (الجدول رقم 1).

فمن خلال الجدول رقم 1 يظهر جليا على أن البنوك الإسلامية أشمل في تعاملاتها مع الزبائن فهي لا تقتصر على تجميع واستغلال المدخرات و لكن تقوم بلعب دور الوسيط في مختلف الأنشطة الاقتصادية من استثمار، تجارة، بيع وشراء . بالإضافة إلى استغناءها التام عن الفوائد الربوية واستبدالها بمفهوم الأرباح أو التأجير.

من خلال ما سبق يظهر جليا على أن البنوك الإسلامية هي بنوك مثلها مثل البنوك العادية إلا أنها تعمل على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في تعاملاتها المالية مع الزبائن سواءا من ناحية جمع المدخرات أو توظيف المدخرات حيث ترفض رفضا تاما التعامل بما يسمى بالفائدة (الربا) متماشية بذلك مع أركان الاقتصاد الإسلامي .

2- أساسيات عن القروض الحلال (القروض الحسنة) :

حثت الشريعة الإسلامية على القرض لمن استطاع إلى ذلك سبيلاً تجسيداً لروح التعاون والتكافل والإخاء بين جميع أفراد المجتمع المسلم، وأجزلت الثواب لمن يقوم بذلك تقرباً إلى الله عز وجل مبتغياً رضوانه سبحانه وتعالى . [5]

تقوم البنوك الإسلامية بمساعدة أصحاب المشروعات وتحديدًا الصغيرة منها في إقامة مشروعاتهم مما يضفي قوة اقتصادية للمشروعات الوطنية. ويعتبر القرض الحسن من أدوات التمويل اللاربحي الذي تمارسه بعض البنوك الإسلامية بهدف المساهمة في التنمية الإقتصادية والمجتمعية، وفي هذا الجانب سوف نلقي الضوء على القرض الحسن لنتعرف عليه وكيف تقدمه البنوك الإسلامية .

2-1 تعريفه :

مفهوم القرض الحسن في البنوك يقوم على إتاحة المصرف مبلغا محددا لفرد من الأفراد أو ألحد عملائه حيث يضمن سداد القرض الحسن، دون تحميل هذا الفرد أو العميل أية أعباء أو عمولات، أو مطالبته بفوائد وعائد استثمار هذا المبلغ، أو مطالبته بأي زيادة من أي نوع، بل يكفي المصرف فقط أن يسترد أصل القرض والأموال التي أقرضها لهذا العميل أو لهذا الفرد. فالقرض الحسن هو عبارة عن قرض خال من أي معدل على العائد. [6]

تضاف عادة كلمة "حسن" إلى القروض لكي يتم التفريق بينه وبين القرض بفائدة والتي تعتبر ربا، أي زيادة محرمة في الإسلام وعلى هذا الأساس عدم وجود العائد فإن البنوك الإسلامية لا تقدم القروض الحسنة إلا على نطاق ضيق ولعدد محدود من العملاء، كما أن معظمه يوجد لأغراض اجتماعية واستهلاكية إلا أن بعض البنوك الإسلامية تقدمه لأغراض إنتاجية فيصبح من أساليب التمويل بالنسبة لها.

حيث يقوم المصرف الإسلامي بإتاحة مبلغ محدد من المال للمحتاجين من عملاءه، بحيث يضمن البنك سداد القرض الحسن دون تحميل العميل أية أعباء أو عمولات أو مطالبته بفوائد أو عائد أو أي شكل من أشكال المنفعة التي قد تنشأ عن القرض، بل يكتفي البنك باسترداد أصل القرض ولكن يجوز للمصرف أن يأخذ مقابل للتكاليف والمصروفات الإدارية التي أنفقها مقابل منح القرض شريطة أن لا تزيد عن المصاريف الفعلية وأن لا ترتبط بأجل.

2-2 مشروعية القرض الحسن: جاء في الكتاب الكريم عدد من الآيات التي تدل على مشروعية القرض الحسن ومدى ثوابه العميم والخير الوفير الذي سيتحصل عليه الإنسان من ذلك الفعل القويم ونيل الرضا من رب العباد، وهذه الآيات الكريمة ما هي إلا إشارة إلى التجارة الأهم في حياة المسلم ألا وهي التجارة مع رب السموات العلى، وهذا بعض معاني القرض الحسن مع الله، تلك التجارة التي لن تبور، لأن ما سوف تقدمه ستجده أضعافاً مضاعفة، وهي بذلك أعظم وأربح تجارة، لأن الله يعطيك الرزق فتنفقه في وجوه الخير والإحسان، وعندما ستُنفق في هذا الدرب يأتيك العوض من الله أضعافاً مع جزيل الثواب في الدارين ، والآيات كما يلي قال تعالى: " وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ " سورة الحديد الآية 18 وقال أيضا في كتابه العزيز: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾[المزمل: الآية 20]، يقول القرطبي في تفسيره: ﴿ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ القرض الحسن ما قصد به وجه الله تعالى خالصاً من المال الطيب، وقال عمر بن الخطاب: (هو النفقة في سبيل الله.

2-3 أنواع القروض الحلال (الحسنة): للقرض الحسن وجهان: الوجه الأول الاستهلاكي والوجه الثاني استثماري

فالقروض الاستهلاكية هي القروض الممنوحة للأفراد، من أجل سد حاجتهم الشخصية والعائلية الجارية، في الغذاء والكساء والدواء والسكن ومستلزماته، والمتعة (النزهة، والسفر..الخ .) ونجد أن القرض الحسن الاستهلاكي موجه للتنمية الاجتماعية، ويعالج نتائج التخلف وهو تمويل داخلي لا يرهق المقترض .

أما **القرض الحسن الإنتاجي** فهو القرض الممنوح للتجار والزراع والصناعيين والحرفيين وأصحاب المهن، من أجل سد حاجتهم الإنتاجية والمهنية، . كشراء أثاث أو آلات أو سيارات للاستعمال الإنتاجي، أو كشراء مواد أولية، أو دفع أجور عمال . وهؤلاء المنتجون قد يكونون من كبار المنتجين أو متوسطهم

أو صغارهم .

القرض الحسن فتكون عناصر الإنتاج هي نفسها في الفكر الإسلامي العمل ورأس المال إلا أن الأرباح أو الخسائر ستعود على المقترض صاحب رأس المال المقترض من المقرض . وبذلك نجد أن المقرض يتنازل عن حقه في العائد من الاستثمار إلى المقترض مبتغيا من ذلك مثوبة من اهلل في آخرته ومقدمًا فرصة استثمارية لأخيه المسلم الذي يملك القدرة أو الخبرة الإدارية على الاستثمار وال يملك القدرة المالية التي تسمح له تحقيق استثماره. وقد يسال سائل، ما الداعي للقرض وهناك مبدأ المشاركة الذي يضمن للاثنين أرباحهما؟ ويمكن الإجابة على هذا التساؤل بالقول: أن بعض المشاريع لا تغطي أرباحها عملية المشاركة، وباللغة الاقتصادية الدارجة أن الكثير من الاستثمارات لا تتم بسبب أن عوائد هذا الاستثمارات لا تغطي مبلغ الفائدة، فقد يكون المشروع يغطي عوائد المنظم والعمل والأرض ولا يستطيع أن يغطي أرباح رأس المال، وخصوصا في المشاريع الصغيرة ففي هذه الحالة لا يجد المستثمر من طريق سوى القرض الحسن كما وان بعض المشاريع تبغي خفض تكاليفها بغية خفض أسعارها ومن ثم زيادة مقدرتها على المنافسة في الأسواق خصوصا الخارجية. فمثالً ما نجده في تجربة البروفيسور محمد يونس الحائز على جائزة نوبل للسالم، كانت تجربة كبيرة صبت في خدمة تنمية بلد كامل مثل بنغالديش في تطبيق مفهوم القرض الحسن على بنك ربوي.[7]

3- واقع البنوك الاسلامية في الجزائر :

منذ تاريخ إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990، أصبحت البنوك التجارية الجزائرية تلعب دورها الحقيقي ألا وهو "الوساطة النقدية"، وتعمل على أساس تحقيق العائد والربحية، بدل تقديم القروض بطريقة عشوائية كما كانت تفعل من قبل، فبدأت تعتمد على الطرق العلمية التي تسمح بمعرفة الشروط اللازمة لمنح القروض، وكيفية تقييم مخاطرها والاحتياط منها ومواجهتها في حالة تعثرها.

فالوظيفة الأساسية للبنوك تتمثل في عملية منح القروض، التي تعتبر من أخطر الوظائف التي تمارسها، كون أن تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل هي في الغالب أموال المودعين لديها، فهذا ما يجبر المصرفي على ضرورة الحيطة والحذر عند تقديم القروض للغير .كما أن هذا القانون سمح بوجود بنوك تعمل بالمنتجات الإسلامية، مما أدى إلى ظهور البنوك الإسلامية بالساحة النقدية الجزائرية من خلال بنك البركة و حديثا بنك السلام .[8]

تتميز التجربة الجزائرية في البنوك الإسلامية بالحداثة وقلة المشاركين فيها نظرا أن القانون الجزائري لا يسمح بقيام البنوك الإسلامية بمعنى الكلمة بل بنوك تتعامل بمنتجات الصيرفة الإسلامية، مما صعب فتح السوق نحو هذا النشاط وقلل إلى حد كبير نمو هذا النوع من الصيرفة، لكن رغم هذه المعوقات إلا أن تجربة بنك البركة الجزائري تعتبر الأولى لإدخال الصيرفة الإسلامية إلى الساحة النقدية الجزائرية وهذا سنة 1991، لتدعم التجربة سنة 2008 ببنك ثاني وهو بنك السلام . كما يعمل كل من البنكين في بيئة خاضعة بالكامل للأطر والنظم الرقابية التي يعتمدها بنك الجزائر والمبنية على أسس

ربوية مخالفة تماما لمبادئ البنكين والقيم التي أنشئت في ضوئها، إن هذا الأمر يجعل من البنكين أنهما يشكلان استثناء عن القاعدة العامة للنظام المصرفي الجزائري باعتبار كل البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر تتبع النمط المصرفي التقليدي القائم على الربا.

يمكن إبراز واقع البنوك الإسلامية في الجزائر من خلال **بنك البركة الجزائري** و**بنك السلام،** وتتمثل أهم الخدمات المصرفية التي يقوم باقتراحها كلا البنكين وتعاملات الزبائن مع هذه البنوك من خلال الجدول رقم 2.

من خلال الجدول يتضح أن كلا البنكين يعملان على تقديم خدمات مصرفية إسلامية، فالجزائر لا تحتوي إلا على هاذين البنكين (بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر) ، مما يظهر على أن الجزائر بدأت العمل على تطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية في التعاملات المالية، وبالرغم ما أثبتته تجارب دول عديدة من نجاحات هذه النوعية من البنوك إلا انه لا يزال تطبيقها في الجزائر محدودا وضيقا خصوصا مع غياب إطار القانوني خاص بهذه النوعية من الخدمات المصرفية .

3-1 القروض الحلال في الجزائر :

في الآونة الأخيرة ومع تناقص مداخيل الدولة الجزائرية وظهور بوادر الأزمة المالية نتيجة لانخفاض أسعار البترول، أصبح المواطن الجزائري يبحث عن مداخيل أخرى غير الأجور تشبع رغباته وحاجاته من مسكن، أدوات كهرومنزلية، سيارات والمنتجات الاستهلاكية بصفة عامة، لذلك لجأ إلى البنوك عساها تلبي احتياجاته وإقراضه بما يتناسب مع قدرته الشرائية، ومع تزايد وعي المستهلك الجزائري على ضرورة طلب قروض تتوافق مع مبدأ الشريعة الإسلامية، إتجه إلى القروض الحسنة أو حسبما يصطلح عليه بالقروض الحلال . هذه الظروف جعلت بنوك غير إسلامية أخرى في الجزائر تتبني هذه الصيغة لتزايد الطلب عليها من قبل العملاء، فيما يلي سرد لأهم التواريخ التي شهدت تقديم قروض حلال من قبل مختلف البنوك، وذلك اعتمادا على أحداث تم سردها من جرائد رسمية متواجدة بالجزائر مثل: جريدة النهار، جريد الشروق اليومي :

- 15 مارس 2020: أصدر بنك الجزائر في جريدته الرسمية بإعتباره الهيئة الرسمية التي تحدد القواعد النظامية البنكية، النظام رقم 20- 20 01 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية الإسلامية، في مفهوم هذا النظام، تُعد عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد. يجب على هذه العمليات أن تكون مطابقة للأحكام المشار إليها في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم -03 11 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم[9]، حيث عرف هذا النظام للصيرفة الإسلامية ليست مجرد عملية قرض دون الربا الذي يقتصر حاليا على مفهوم (قرض الحسن)؛ فهي الاتجار عن طريق المشاركة بالمال على الوجه

الذي تقتضيه الشريعة الاسلامية. تشمل العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، حسب المادة 4 من نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، المنتجات الآتية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، الاستصناع، السلم، حسابات الودائع، والودائع في حسابات الاستثمار.[10]

- 01 مارس 2017: منح بنك السلام الجزائر قروضا عقارية ميسّرة جديدة للجزائريين المقيمين داخل الوطن وخارجه حيث يمكن أن تصل المساهمة الأولى للقرض الذي يمكن أن يصل 6 ملايير سنتيم، لا تتجاوز 10 بالمائة من ثمن العقار أو المسكن، وهو ما يستجيب لرغبات المستهلك الجزائري وتطلعاته.
- 26 فيفري 2017 إطلاق بنك التنمية المحلية الجزائري BDL تعاملات بنكية من دون فوائد في انتظار بداية التعامل بالقروض الحلال .
- 2 جانفي 2017 أطلق مصرف "السلام الجزائر"، بداية من شهر جانفي الجاري، قروضا عقارية ميسّرة جديدة للجزائريين المقيمين داخل الوطن وخارجه، كخدمة تتطابق وكافة الصيغ المعتمدة من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، لتحمل صفة "حلال"، في وقت يؤكد مسئولو المصرف، أن المساهمة الأولى للقرض الذي يمكن أن يصل 6 ملايير سنتيم، لا تتجاوز 10 بالمائة من ثمن العقار أو المسكن، وهو ما يستجيب لرغبات المستهلك الجزائري وتطلعاته
- 19 ديسمبر 2016 اتفاقية للقرض الحلال بين مصرف السلام ومجمع للسيارات .
- 3 ديسمبر 2016 تحضير الحكومة الجزائرية لإطلاق قروض بنكية إسلامية حلال على مستوى البنوك العمومية، بداية من السنة المقبلة 2017.
- 2 نوفمبر 2016: بنك «البركة» يطلق قروض «حلال» لاقتناء جميع السيارات المنتجة في الجزائر .
- 21 أكتوبر 2016 كشف المدير المساعد لبنك الخليج الجزائر، اندرييه بيروتي، عن إطلاق البنك لقروض دون فوائد ربوية، تتماشى مع الشريعة الإسلامية،
- جانفي 2015 بداية منح قروض الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب و ا بقروض حلال خالية من الفوائد .
- 2008 شروع بنك البركة الإسلامي في عملية التمويل العقاري يشمل خمس منتجات تتناسب مع متطلبات الأسر الجزائرية، هذه المنتجات تتمثل في تمويل البنك على الطريقة الإسلامية لعملية شراء سكن جديد، أو سكن مستعمل، وتمويل عملية بناء مسكن وتمويل أشغال التهيئة أو التوسيع.

من خلال هاته التواريخ يلاحظ بداية اهتمام كلا من البنوك الاسلامية والتقليدية بتقديم القروض الحسنة (حلال) وذلك لسببين: أولهما عزوف المستهلك الجزائري عن طلب قروض ربوية لا تتماشى مع معتقداته الاسلامية، وثانيها بداية اهتمام الاقتصاد الجزائري بتسويق المنتجات المصنوعة محليا (خصوصا بعد انهيار أسعار البترول) ، والذي لا يمكن أن يحدث إلا من خلال تسهيل عملية اقتناء مختلف المنتجات الاستهلاكية عبر القروض الحلال .

4-ثقة المستهلك الجزائري في القروض الحسنة :

في هذا الجزء من البحث سيتم دراسة مدى ثقة الزبون الجزائري في القروض المقدمة من طرف مختلف البنوك في الجزائر تحت مسمى القروض الحلال، وذلك من خلال استبانة موزعة على عدد من المستهلكين باستخدام عينة عشوائية بسيطة، الهدف من هذه الاستبانة قياس درجة ثقة المستهلك في القروض الحلال وذلك باستخدام الأساليب الاحصائية وتفسير النتائج المتحصل عليها، وفيما يلي عرض لأهم ماجاء في الدراسة:

4-1 نموذج وأساليب الدراسة: يستمد نموذج الدراسة الحالية من نموذج الباحثين Christine Ennew ، Harjit Sekhon 2007، ونموذج يحي مروى، 2014. والموضح في الشكل رقم 1.

أ-مجتمع الدراسة: يتمثل المجتمع الذي تمَّ الإعتماد عليه للقيام بالدراسة الميدانية في مجموعة من المستهلكين الجزائريين .

ب-عينة الدراسة : لقد تمَّ تطبيق الدراسة الميدانية على عينة عشوائية بسيطة من المستهلكين الجزائريين وذلك لأنها تسهل عملية جمع البيانات، وقد بلغت عدد مفردات العينة40 مفردة، حيث تمَ توزيع 50 قائمة إستبيان ونسبة الإستجابة كانت 80% .

4-2 الأساليب المعتمدة في التحليل الإحصائي:

4-2-1 أساليب التحليل الإحصائي للبيانات: تم تحليل البيانات بغرض إختبار الفروض التي تتضمنها الدراسة ويمكن تلخيص الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة كمايلي:

- **إستخدام كورنباخ ألفا Cronbach's Alpha:** لقياس الثبات الداخلي للمقاييس المستخدمة لتحديد درجة الثقة في النتائج .

- **أساليب الإحصاء الوصفي:** تمَ استخدام أساليب الإحصاء الوصفي بغرض التعرف على خصائص عينة الدراسة، وتم الاعتماد على جمع التكرارات المناسبة لموضوع البحث.

-قياس الثبات الداخلي للمقاييس المستخدمة لتحديد درجة الثقة في النتائج :

من خلال النتائج الموضحة في الجدول (3) ، يتضح وجود ثبات داخلي بين متغيرات الدراسة حيث بلغت مختلف النسب أكثر من70% و80% ، وهناك أتساق في الأسئلة الموضوعة لدراسة المتغيرات .

وللتأكد من صدق الأسئلة فقد تمَ الاعتماد على أسلوب صدق المحكمين الذي يشمل دكاترة من جامعات جزائرية . كما أن المقياس المستعمل في الدراسة هو مقياس ليكرت حيث تتدرج إجاباته الإجابات من غير موافق تماما إلى موافق تماما بالإضافة إلى الاختيار المتعدد .

4-3 خصائص عينة الدراسة:

من خلال الجدول رقم (4) يتضح أن أغلبية المجيبين هم ذكور وذوي مؤهلات علمية عالية (ليسانس فأكثر) ، كما أن أغلبيتهم يتقاضون أجورا تتروح ما بين 20 إلى 40 ألف دينارا جزائريا .

4-4 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

من خلال الجدول رقم 5 يتضح بأن أفراد عينة الدراسة ترى أن القروض الحلال معناها فقط القروض الغير ربوية، وهذا دليل على عدم وعي أفراد العينة بالمقصود الحقيقي للقروض الحسنة، بالإضافة الى تفضيلهم للبنوك الإسلامية في التعامل بهذه النوعية من القروض عن البنوك التقليدية .

كما أنه تم استخراج المتوسط الحسابي العام لجميع فقرات المحور والمتوسط لكل فقرة وذلك لوصف إجابات العينة نحو الفقرات. ومقياس الحكم على درجة التقدير: من 1 إلى 2.49 ضعيف، من 3.49 الى 2.5 متوسط، من 5 الى 3.5 عالي، نلاحظ من الجدول رقم (6) أن اتجاهات العينة متوسطة نحو الفقرات الخاصة بالقروض الحلال وبمتوسط حسابي عام بلغ3.16، وتبين أن الفقرة (4 و8) هي أكثر الفقرات موافقة من قبل أفراد العينة بمتوسط حسابي 4.075 و4.5 حيث يرى فيها المبحوثين ضرورة نشر ثقافة طلب القروض الحسنة. تلتها الفقرات (11،10) بمتوسط حسابي قدر ب3.5، 3.25 والتي تبين أن أفراد العينة يفضلون اقتناء المنتجات الاستهلاكية بالقروض الحلال، وفي الفقرة 9 بلغ المتوسط الحسابي 4.75 بدرة موافقة عالية دليل على أن المبحوثين يرون أن القروض الحلال ماهي إلا شعار لجلب الزبائن وتحقيق مصلحة البنوك بينما الفقرات (6،7) هي أقل الفقرات موافقة من المبحوثين، حيث يرى المستهلكون أن غياب الحملات الإعلانية والتوصيف القانوني المناسب لهذه الصياغة من القروض يحول دون طلبهم للقروض الحسنة . بينما أجاب أغلبية أفراد العينة بالحياد على الفقرة رقم (5) المتعلقة بالتسهيلات المقدمة لطلب القروض الحلال، وذلك دليل على عدم معرفة المجيبين عن وجود تسهيلات من عدمها .

أما فيما يتعلق بالفقرات الخاصة بقياس ثقة المستهلك فقد تراوحت بين الموافقة والرفض، حيث أننا نلاحظ أن المجيبين يوافقون على الفقرات الخاصة بقياس معيار إدراك حسن النوايا بمتوسط حسابي قدر ب 4.375، بينما نجد أغلب الإجابات كانت بالرفض في المعيار الخاص بالنزاهة والمصداقية، وذلك دليل على أن المستهلك لحد لحظة إجراء الدراسة متخوف ولا يملك الثقة التامة في البنوك أثناء اقتناء القروض الحلال حيث بلغ مقدار المتوسط العام لهذا المحور 2.997.

4-5 اختبار الفرضية :

الفرضية الرئيسية H_0 : لا يثق المستهلك في القروض الحلال المقدمة من قبل البنوك لقد تم

استخدام One test-t sample وبالنظر إلى الجدول رقم7 نجد قيمة t) المحسوبة بلغت2.585 وهي أقل من قيمتها الجدولية3.307، وبما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية H_o) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، لذا نرفض الفرضية البديلة H_1 ونقبل الفرضية العدمية H_o، وهذا يعني أن المستهلك لا يثق في القروض الحلال المقدمة من قبل البنوك.

5- تحليل و تفسير النتائج :

ركزت هذه الدراسة على قياس ثقة المستهلك الجزائري في القروض الحلال المقدمة من قبل البنوك بالرغم من امتلاك البنوك الإسلامية لهيئة الفتاوى الشرعية، ومن خلال نتائج الإحصاء الوصفي واختبار الفرضية تبين لنا أن المستهلك الجزائري لا يثق في القروض الحلال وذلك لأسباب عديدة: أولها عدم وعي الجزائري بالمقصود الحقيقي للقروض الحلال، فمن خلال المقابلة مع المستهلكين تبين لنا أنهم لا يعرفون مختلف العناصر الخاصة بشرعية القروض الحلال (والذي تم التطرق اليها من خلال الدراسة النظرية **مثل: صيغ الإجارة المنتهية بالتمليك، أو الاستصناع، وحتى البيع الآجل والمشاركة**)، بالرغم من أن أغلبية المجيبين يمتلكون للشهادات جامعية .

ثانيها هو غياب غطاء قانوني واضح لهذه القروض، وثالثها غياب الحملات الإعلانية المُفسرة لكيفية طلب القروض، على الرغم من توفر الوعي التام لكافة أفراد عينة الدراسة لضرورة طلب قروض الحلال تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

الخاتمة:

إن البنوك الإسلامية تمثل إضافة للقطاع المصرفي وتزيد من قوته الاقتصادية والمالية وهي جزء لا يتجزأ من هذا القطاع إلى جانب البنوك التقليدية حيث أن لكليهما نفس الأهداف ولكن أسلوب العمل مختلف، وأن العمل المصرفي الإسلامي أدخل إلى السوق آليات جديدة لها صفات مختلفة عن العمل المصرفي التقليدي في تعبئة المدخرات وجذب الاستثمارات في الدول التي تعمل فيها.كما أنها قد لبت احتياجات طبقة من الجمهور الذين يفضلون الاحتفاظ بأموالهم على توظيفها لدى البنوك التقليدية وذلك حتى يتم وضعها في خدمة أغراض التنمية المالية والاقتصادية على حد سواء لتساهم في تطوير المجتمعات.

من خلال هذا البحث تبين لدينا أن البنوك الإسلامية في الجزائر محدودة التطبيق، فبالرغم من التوجه العام الذي تبنته السلطات العمومية عبر فتح المجال أمام الاستثمار الخاص في بداية التسعينيات ، ومن بينها البنوك إلا أن نشاط البنوك الإسلامية باعتبارها بنوك خاصة بقي محدودا، والذي يظهر من خلال بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر فقط .

كما أظهرت الدراسة أن ثقة المستهلك الجزائري في البنوك الإسلامية عامة والقروض الحلال خاصة لا تزال محدودة ان لم نقل أنها منعدمة، وذلك لانتشار الاعتقاد السائد الذي يرى أن الصيغ التي تتعامل بها البنوك الإسلامية هي نفسها الصيغ المقدمة من قبل المصارف الكلاسيكية .

وفيما يلي بعض المقترحات لحل النقائص التي تعوق عمل البنوك الإسلامية في الجزائر :

- توفير تقنين خاص بالبنوك التي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية، إذ لا وجود لمثل هذا الوعاء والضامن القانوني على مستوى البنوك المركزية،
- توفير السيولة اللازمة التي تحتاج إليها البنوك الإسلامية في نشاطها، انطلاقا من أن الأحكام المتبناة من طرفها لا تجيز لها اللجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلباتها،
- الإكثار من الحملات الإعلانية التوعية لمختلف الصيغ المقدمة من طرف البنوك الإسلامية لنشر الوعي لدى المستهلك وزيادة ثقة المتعاملين في البنوك .
- تزويد المستهلك بالمعلومات الضرورية التي تساعده في اقتناء القروض الاستهلاكية الحلال سواءا تعلق الأمر بالبنوك الإسلامية أو الكلاسيكية .

جدول رقم (1) : مقارنة بين البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية

البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية
1) يستخدم المال كسلعة 2) تعتمد على الفائدة 3) الصفقات بالمال أو الأوراق 4) ويستند على عائد ثابت على طرفي توازن الميزانية 5) لا تتدخل في التجارة والأعمال 6) الحالة: الدائن والمدين	1) إنشاء رابط للقطاع الحقيقي من خلال استخدام الأنشطة المتعلقة بالتجارة 2) تعتمد على الأرباح أو التأجير 3) الصفقات في الأصول 4) يقوم على تقاسم الأرباح في جانب الودائع، وعلى الربح في جانب الأصول 5) المشاركة بأنشطة في التجارة والإنتاج والخدمة من خلال عقود سارية المفعول. 6) الحالة: شركاء ، مستثمر، تاجر، مشتري وبائع .

المصدر:Wolfgang Karl Härdle and Dedy Dwi Prastyo, Introduction to Islamic Banking: A Basic Concept , Ladislaus von Bortkiewicz Chair of Statistics C.A.S.E. – Center for Applied and Economics Humboldt–Universität zu Berlin 2012 Statistics,

https://www.wiwi.huberlin.de/de/professuren/quantitativ/statistik/members/personalpages/wh/talks/20120619_pra_hae_islamic_banking.pdf

جدول رقم (2): البنوك الإسلامية في الجزائر

البيان	بنك البركة الجزائري	مصرف السلام الجزائر
التأسيس	تأسس سنة 1991	تأسس في جوان 2006 وانطلق في نشاطه في أكتوبر 2008
صيغ التمويل	المشاركة؛ المضاربة، الاجارة أو الاعتماد الايجاري ، المرابحة الاستصناع ؛ السلم	المشاركة؛ المضاربة، الإجارة، المرابحة الاستصناع؛ السلم؛ البيع بالتقسيط؛ البيع الأجل
الخدمات المقدمة	قبول الودائع؛ فتح الحسابات النقدية؛ دفع قيم صكوك الدفع ومقاصتهم؛ الخدمات المتعلقة بالتجارة الدولية)فتح الاعتماد المستندي، التسليم المستندي، القروض الخارجية، قبول الأوراق التجارية وتحويل الأموال داخليا وخارجيا؛ إصدار الكفالات البنكية وأوراق مضمونة وتقديم القروض الحسنة للغايات الإنتاجية والاستهلاكية في مختلف المجالات . توفير بطاقة الدفع عن بعد، الرسائل القصيرة في حال ضخ أموال في حسابات الزبائن ،التعامل مع البنك عن طريق الانترنت e-banking والموبايل بنك mobile banking	خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي ؛ الخدمات المصرفية عن بعد " السلام مباشر " خدمة الإيميل سويفت " سويفتي " ؛ بطاقة الدفع الإلكترونية " آمنة " ؛ خدمة الدفع عبر الأنترنت "E-Amina" ؛ خزانات الأمانات " أمان ، ماكينات الدفع الآلي ؛ منح القروض الحسنة لأغراض استهلاكية وإنتاجية ...
النشاط التمويلي للبنك	ارتفع رصيد التمويلات الممنوحة للزبائن سنة 2015 من 88،81 إلى أكثر من 45،96 مليار دج أي بنسبة قدرها 03,19 %مقارنة بسنة 2014. حيث سجل من خلالها التمويل الاستثماري الموجه للشركات زيادة بنسبة 77,51٪هذه الزيادة كانت بنسبة 65,57 ٪للمؤسسات الكبرى، 93,06٪ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و51,8 ٪للتمويل الايجاري.	وبلغ عدد عمليات تعبئة التمويلات 3111 عملية منها 391 عملية مرابحة ،73 عملية استصناع ، 24 سلم،11 إجارة، 4 عمليات قرض حسن، كما تم إصدار 514 مذكرة تسهيلات منها 322 مذكرة تسهيلات دائمة بمجموع 5,86 مليار دج و190 مذكرة تسهيلات مؤقتة بمجموع 2,39 مليار دج

المصدر : http://www.alsalamalgeria.com و**http://www.albaraka-bank.com**

جدول رقم (3) : قياس درجة الثبات في متغيرات الدراسة

	متغيرات الدراسة	معامل الثبات Cronbach's Alpha
1	القروض الحلال	0.8202
2	المصداقية	0.8886
3	النزاهة	0.8167
4	ادراك حسن النوايا	0.7846

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Spss

جدول رقم (4) : خصائص عينة الدراسة

البيان	التكرارات	النسب المئ
الجنس :		
ذكر	**25**	**62,5**
أنثى	**15**	**37,5**
الوضعية الاجتماعية :		
متزوج	**20**	**50**
أعزب	**20**	**50**
المؤهل العلمي		
ثانوي	**1**	**2.5**
متوسط	**2**	**5**
ليسانس	**20**	**50**
دراسات عليا	**17**	**42.5**
الدخل الشهري(ألف دينار جزائر		
أقل من 20	**1**	**2.5**
من 20 الى 40	**35**	**87,5**
أكثر من 40	**4**	**10**
المجموع	**40**	**100**

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Spss

جدول رقم 5: وصف إجابات أفراد العينة

البيان	التكرارات	النسبة المئو
القروض الحلال تعني		
منح قروض من دون فوائد	**30**	**75**
منح قروض تتكيف مع ضوابط الشريعة الإسلامية	**10**	**25**
-هل تفضل طلب القروض الحلال من:		
البنوك الإسلامية كالبركة و مصرف السلام	**25**	**62,5**
البنوك التقليدية	**15**	**37.5**
أشجع أصدقائي ومعارفي وأقاربي على طلب القروض الحلال من :		
البنوك الإسلامية	**23**	**57.5**
البنوك التقليدية	**17**	**42.5**

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Spss

جدول رقم 6 : الإحصاء الوصفي لفقرات الاستبانة

العبارة	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
4- دائما ما أقوم بتزكية القروض الحلال التي تقدمها البنوك لأي شخص يطلب نصيحتي	4.075	عالية
5- التسهيلات الأخيرة الخاصة بمنح القروض الحلال تشجعك على الاستفادة منها	3	ضعيفة
6- هناك حملات إعلانية تفيدك في معرفة كيفية الحصول على القروض الحلال	1.5	ضعيفة
7- توفر التوصيف القانوني الواضح لهذه النوعية من القروض يجعلك تبتعد عن طلب القرض	1.25	ضعيفة
8- أستطيع التفرقة بين القروض الحلال والقروض الربوية	4.5	عالية
9- أرى أن استخدام البنوك لشعار القروض الحلال ما هو إلا أسلوب لجلب العملاء	4.25	عالية
10- أفضل اقتناء المنتجات الاستهلاكية بالقروض الحلال	3.25	متوسط
11- وضعيتي المادية مناسبة لاقتناء قرض استهلاكي حلال	3.5	متوسط
قياس ثقة المستهلك	**2.997**	**ضعيفة**
معيار المصداقية	**2.16**	**ضعيفة**
12- تحس بالأمان عن طلب قرض حلال	2.5	متوسط
13- تحس بالثقة عند طلب قرض حلال	1.75	ضعيفة
14- طلب قرض حلال يمنحني الضمان	2.25	ضعيفة
النـــــــــزاهة	**2.458**	**ضعيفة**
15-البنوك التي تقدم قروض حلال وفية بالنسبة لعملائها	3	محايد
16-البنوك التي تقدم قروض حلال صادقة باتجاه عملاءها	2.375	ضعيقة
17-تظهر البنوك العارضة لقروض الحلال الفائدة والمصلحة لعملائها	2	ضعيقة
معيار إدراك حسن النوايا :	**4.375**	**عالية**
18- أعتقد أن البنوك التي تقدم قروض حلال تأخذ بعين الاعتبار لمبادئ الشريعة الإسلامية	4.75	عالية
19- القروض الحلال المعروضة من قبل البنوك تعمل على تلبية احتياجات الزبائن	4	عالية

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Spss

جدول رقم (7) : نتائج اختبار الفرضية الرئيسة

المحسوبة	الجدولية	t SIG	نتيجة H_o
2.585	**3.307**	**0.000**	**قبول الفرضية**

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Spss

شكل رقم (1): نموذج الدراسة

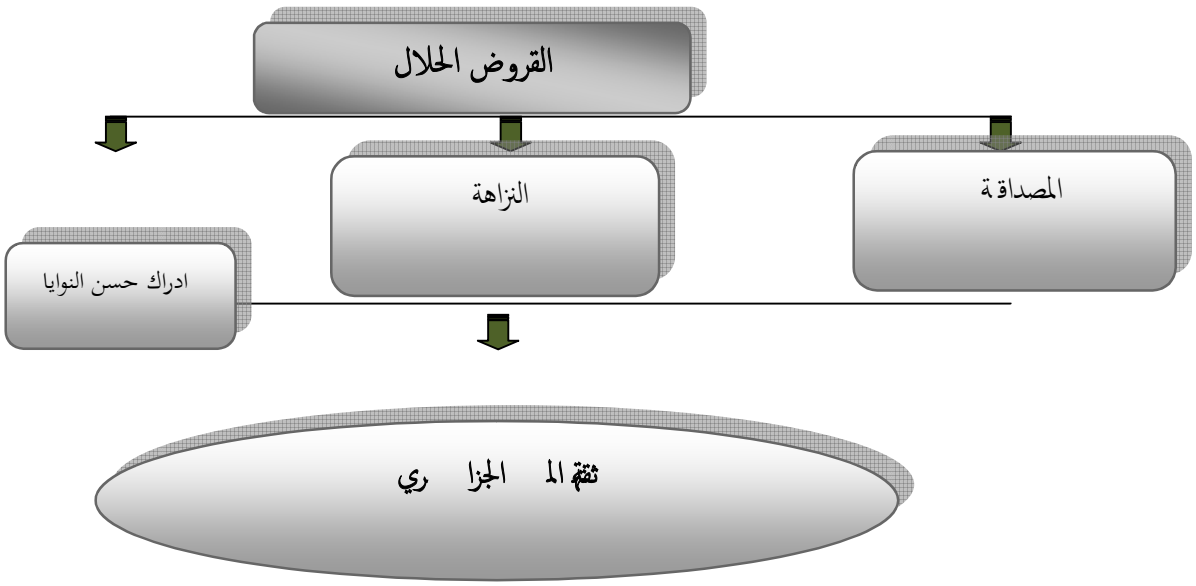

المصدر : من اعداد الباحثين

الهوامش:

1. قادري محمد الطاهر، جعيد البشير وكاكي عبد الكريم، المصارف الاسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، 2014، ص 45.
2. زقرير عادل، " الجهاز المصـرفي العربي لمواكبة تحديات الصـيرفة الشاملة دراسة حـــالة الجهاز المصرفي الجزائري"، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2009، ص21 .
3. رحاب مريم، " البنوك الاسلامية: أساليب التمويل فيها وتجاربها"، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، المركز الجامعي بالمدية، 2007، ص32.
4. شيبي عبد الباسط، بنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي http://www.arabnak.com
5. Hans V ,.Islamic Finance Principles and Practice, Elgar Publishing Limited USA, 2009 ,p184
6. سيف هشام، " أثر القرض الحسن المقدم من المصارف الاسلامية في تنمية المجتمع"، شهادة الماجستير ،تخصص اقتصاد ومصارف اسلامية، جامعة Clements.St، 2008، ص63.
7. رزيق كمال، " تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر فى إدارة المخاطر الإئتمانية"، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الاسلامية بعنوان التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، الخرطوم ، 2012.ص3.
8. رزيق كمال، نفس المرجع السابق، ص 5
9. تقرير بنك الجزائر 2020 https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reglements2020arabe.pdf تاريخ الاطلاع عليه: 2021/06/13
10. بلقاسمي سليم، عمليات الصيرفة الاسلامية في الجزائر على ضوء نظام بنك الجزائر رقم 20-02، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 6، العدد10، 2020 ، ص 92